من عَبَقِ الإهداء ..

إِلَىٰ كُلِّ مُتَفَقِّهٍ مُتَحَرِّرٍ مِنْ عُقْدَةِ التَّقْدِيسِ

أَهْدِي هَذَا الْقَبَسَ .. وَفَاءً وَتَقْدِيرًا ..

أحمد ..

تَـصْـدِيـرٌ ..

* **عُمَرُ بنُ الخطَّابِ**: «السُّنَّة مَا سَنَّهُ اللهُ -تعالىٰ- وَرَسُولُهُ، لَا تَجْعَلُوا خَطَأَ الرَّأْيِ سُنَّةً لِلْأُمَّةِ».

* **عَلِيُّ بنُ أبِي طَالبٍ**: «لَمْ أَكُنْ لِأَدَعَ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ».

* **عَلِيُّ بنُ أبِي طَالبٍ**: «إِيَّاكُمْ وَالِاسْتِنَانَ بِالرِّجَالِ».

* **سألَ معاويةُ ابنَ عبَّاسٍ، فَقَالَ**: «أَنْتَ عَلَىٰ مِلَّةِ عُثْمَانَ أَوْ عَلَىٰ مِلَّةِ عَلِيٍّ؟»، فَقَالَ: «لَسْتُ عَلَىٰ مِلَّةِ عَلِيٍّ، وَلَا مِلَّةِ عُثْمَانَ، بَلْ أَنَا عَلَىٰ مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ».

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تَـقْـدِيـمُ: أ. د/ الشريف حاتم العوني

الحمدُ للهِ كما ينبغي لجلاله، والصلاةُ والسلامُ علىٰ رسولِ اللهِ وآلِه.

أمَّا بعدُ:

فلا شكَّ أنَّ منهج السَّلف الصالح - من الصحابة والتابعين وأتباعهم - هو المنهج الوحيد الصالح لفهم الإسلام من مصادره التشريعية، التي مرجعها إلىٰ الوحيين: الكتاب والسُّنَّة.

هذا المنطلق الأساسي لم ينازع فيه أحد من علماء المسلمين، ممَّن يُعظِّمُ السَّلف، أمَّا أهل السُّنَّة، بل حتىٰ بعض الزيدية من الشيعة فكلهم يؤمن بأنَّ منهج السَّلف هو المنهج القدوة، وهو المنهج الأسمىٰ، وهو الأصح في فهم الكتاب والسُّنَّة، فكلهم يحاول تتبع آثار منهجهم، وكلهم يعرف لهم ويعترف بسبق فضلهم: في العلم والإيمان، في الاستنباط والاجتهاد، في الجهد والجهاد العلمي والعملي.

وأمَّا اتِّهامُ بعضِ فِرَقِ أهلِ السُّنَّة بعضهم البعض بعدم اتباع السَّلف أو بعدم تعظيم منهجهم أو بادِّعاء احتكار هذا التعظيم والاتباع دون الآخرين منهم، فليس سوىٰ أثرٍ سيِّئٍ من آثار الصراعات الفكرية (العقائدية) والمذهبية التي خرجت بالعلم عن موضوعيته وإنصافه، ولذلك؛ فلا تستغرب من تقاذف تلك التهم، والتي بلغت حدَّ التبديع أو التكفير، ولا نستغرب أن يتهم بعضهم بعضًا بعدم تعظيم السَّلف، ولن يعجز من منعتْه الخصومةُ من القدرة علىٰ الإنصاف من أن يجد لخصمه ما يُمكن أن يجعله دليلًا علىٰ أنَّه ليس معظِّمًا للسَّلف:

- فيعمِّم ما يجب تخصيصه من كلامه؛ لكي يستدل به علىٰ عدم تعظيمه للسَّلف.

- ومن أن يجعل خطأَ عبارةِ شخصٍ واحدٍ منتسبٍ إلىٰ مذهبٍ منهجًا لأصحاب المنهج كلهم، رغم وجود ما يناقضها في كلامهم.

- ويُسيءُ فَهْمَ عبارةٍ، بحملها علىٰ أسوأ محاملها.

- وأن يتغافل في خِضمِّ هذا الصراع عمَّا يدلُّ علىٰ تعظيم هؤلاء الذين يخالفهم للسَّلف، ولو كان كلامًا في غاية القوة والوضوح والاشتهار!

وهذه الصفحة من تراثنا -صفحة الصراعات الفكرية والمذهبية- هي من أسوأ ما فيه، ومن أثقله أثرًا في تمكين العقول من التحرر الفكري ومن القدرة علىٰ الموضوعية، فما زالت حالة الاصطفاف تحت لواء تلك الصراعات في غاية الحدِّيَّة والصرامة، بل هي اليوم أشد عداوة وأفجر خصومة؛ لتناقص العلم والإيمان وأخلاقهما في أبناء الأمة (شيوخًا وطُلَّابًا وأتباعًا)؛ إلَّا مَن رحم الله تعالىٰ.

وقد جاء هذا البحث العلمي المؤصَّل للأستاذ الفاضل أحمد ذيب والمعنون بـ«**التَّفْكِيرِ الْفِقْهِيِّ الْمُعَاصِرِ بَيْنَ الْوَحْيِ الْخَالِصِ وَإِكْرَاهَاتِ التَّارِيخِ**»؛ ليناقش هذا الموضوع من جانب مهم، يُبرز فيه جانبًا سلبيًّا للدعاوىٰ غير المحرّرة لاتباع السَّلف، وقد وقع في سلبيته كثيرون من المنتسبين للسَّلفية المعاصرة! ألَا وهو: تصورهم الخاطئ عن معنىٰ شعارهم: «**اتباع الكتاب والسُّنَّة بفهم السَّلف الصالح**»، حيث أصبح هذا الجزء من الشعار «بفهم السَّلف» سببًا لسُوء فهم الكتاب والسُّنَّة، الذي جاء هذا الجزءُ من الشعار أصلًا بغرض تحصين الفهم من الضلال عن فهمهما السويِّ!!

وسوء فهم الكتاب والسُّنَّة الناجم عن فكرتهم المبتدعة لذلك القيد «بفهم السَّلف» يتضح في مناحٍ متعدِّدة:

- بتقديم اجتهاد آحاد السَّلف علىٰ نصِّ أو ظاهر الكتاب والسُّنَّة، تقليدًا لهم!

- وبتحطيم المذاهب الفقهية الأربعة - وهي مذاهبُ سلفيةٌ بامتياز - باسم اتباع مذهب السَّلف وترك التقليد، فتركوا المقلَّدين، وقلَّدوا غيرهم، وما تركوا التقليد قط إلَّا في تَوَهُّماتهم.

- ويصل هذا الخلل حدَّ اختراع مصدر للتشريع غير الكتاب والسُّنَّة والإجماع والقياس، علىٰ شدة خطورة ذلك علىٰ الدين، اسمه: «فهم السَّلف»، وهو عندهم خارج عن تلك المصادر الأربعة! فلو كان ما يحتجون به من أقوال السَّلف عندهم من الإجماع السكوتي أو الإجماع المركَّب -بشروط صحة ادِّعائهما- لَمَا كان هناك اختراع ولا ابتداع، ولكان هذا هو الإجماع الذي يتفق علىٰ حجيته عامة علماء الأمة، لكنه يخرج عن ذلك!

- ومرة يُمارَسُ هذا الخلل المنهجي باجتزاء أقوال لبعض السَّلف وترك بعضها، بسبب انتقائية جائرة تقوم علىٰ الانتصار والتعصب لغير الشرع ووحييه، وإنَّما لاجتهادات علماء مخصوصين منهم، فيخصون مواقف بعض السَّلف باصطفاء غير موضوعي، تخالفها مواقف لغيرهم، ثم بنسبة أقوال آحادهم لجميعهم، وحكاية مواقف بعضهم عن كلِّهم، وهذا التصرف فوق خلله الفكري: حيث أَصَّلَ لعدم الموضوعية، فقد أصّل أيضًا لخللٍ أخلاقي: وهو عدم الإنصاف! فصار هذا الخلل الفكري ممدوحًا بشدّة التَّسنُّن والصلابة عليه والخلوص من البدعة! وصار ذلك الخلل الأخلاقي ممدوحًا بالحماس لنصرة السُّنَّة وبالحمية الدينية في الدفاع عن مذهب السَّلف!!

- كما أنَّ تلك الانتقائية الجائرة لبعض أقوال السَّلف ومواقفهم ونسبتها إلىٰ جميعهم: ممَّا كَثَّرَ من دعاوىٰ الإجماع الباطلة، وزاد من قوة هجوم منكري حجية الإجماع بسبب تهافت كثير من دعاويه.

- التمسك بتلك الأقوال لادعاء قطعية الظنيات، ولإسباغ صفة اليقينية علىٰ ما ليس بظني من الفهوم المستنبطة من الكتاب والسُّنَّة، فما كان يسوغ فيه الاختلاف -حتىٰ عند أئمة الإسلام- أصبح عندهم خلافَ الدليل! وخلافَ فَهمِ السَّلف!! فقطعوا ببطلان ما لا يصح القطع ببطلانه، وأنكروا من الفهوم والاستنباطات ما لا يجوز فيه الإنكار؛ لاعتباره ولظنية ما يخالفه!

- واعتقاد التميُّز بهذا الشعار زاد من الانشقاق الإسلامي والتشرذم السني، وصار سببًا للفرقة والاختلاف: بين حامليه ومُدَّعيه، قبل الذين رفضوه كرها له، أو رفضوا ادعاء احتكاره، استغناءً منهم بغيره عنه، ممَّا يقوم مقامه!!

هذه بعض سلبيات اعتقاد احتكار هذا الشعار فيمن رفعه من المعاصرين!

وقد جاء هذا البحث معالجًا لهذا الخلل، بأسلوب علمي رصين، وبموضوعية حاولت الحفاظ علىٰ مصدرية الكتاب والسُّنَّة نقيةً صافية، مع الحفاظ علىٰ مكانة اجتهاد السَّلف الصالح مرجعًا منهجيًّا لفهم الكتاب والسُّنَّة في كليات منهجهم وإجماعات أقوالهم، دون آحاد اجتهاداتهم الظنية.

وهذه الجمع بين (الحفاظ علىٰ مصدرية الكتاب والسُّنَّة)، و(الحفاظ علىٰ مكانة اجتهاد السَّلف الصالح) ممَّا يقلُّ الموفَّقون إليه في المعاصرين، وقد كان الأستاذ الفاضل أحمد ذيب أحد القلَّة الموفقين!

وإن كنتُ أختلفُ معه في بعض جزئيات بحثه، لكنِّي أجد في البحث خطوة ضروريَّة في سبيل التصحيح، وفيه لفتات مهمة تعين علىٰ الإصلاح، وحوىٰ تقريرات علمية تعالج أصل المشكلة.

وقد علم المحفوظون من علماء الأمة أنَّ الله تعالىٰ قد أبىٰ أن يتمَّ إلَّا كتابه، وأنَّ الجهد البشري يكفي فيه أن يكون صوابه هو الغالب ونفعه هو الأعم، وهذا ما أجده جليًّا في هذا البحث القيّم، وهو ما دعاني لكتابة هذا التقديم له.

فاللهَ أسألُ أن يُوفِّق كاتبه، ويزيده في العلم بصيرة، وفي الإيمان ثباتًا.

والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ علىٰ أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلىٰ أزواجه أمهات المؤمنين، وعلىٰ ذريته إلىٰ يوم الدين.

وكتب

أ. د/ الشريف حاتم بن عارف العوني

مكة المكرمة ٦/ ١/ ١٤٣٦هـ

مُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ وصلَّىٰ اللهُ وسلَّم علىٰ نبيِّنا محمدٍ وآلِه وصحبِه والتابعين لهم بإحسانٍ، وبعدُ:

كان النبي ﷺ هو وحده مَن يتولَّىٰ عملية البيان والتفسير للنصوص الشرعية، وكان الزمن آنذاك زمن تشريع أكثر منه زمن فقه بالمعنىٰ الاصطلاحي، غير أنَّه وبانقطاع التنزيل ولحوق النبي ﷺ بالرفيق الأعلىٰ، انتقلت مسئولية البيان إلىٰ الصحابة رضوان الله عنهم، فكانوا خير من تمثَّل منهج النبي ﷺ في الاجتهاد والاستنباط، وذلك بفضل ما حَبَاهم الله به من الاستعدادات الفطرية كجودة الذهن وقوة الحافظة وملكة البيان . .

ولعلَّ من أهم ما ميَّز هذا الطور التاريخي هو امتناع الصحابة -رضوان الله عنهم- عن تدوين ما استصدروه من الفتاوىٰ والأحكام، وكأنَّهم أرادوا بصنيعهم هذا تنبيه الأجيال اللاحقة من المتفقهة علىٰ أنَّ اجتهاداتهم هي عبارة تجارب إنسانية لا تعكس بالضرورة مراد الله ﷻ.

ثم خَلَفَ بعدهم التابعون الآخذون عنهم، وكانوا لا يتعدون فتاويهم، بل كانوا ينظرون إليها في بعض الأحيان علىٰ أنَّها «سُنن» مُلزمة، وقد قال سعيد بن المسيب لربيعة بن عبد الرحمن حينما سأله عن عقل أصابع المرأة: «إِنَّهَا السُّنَّة يا أخي»[1]، مع أنَّه لم يثبت في ذلك شيء إلَّا من اجتهاد زيد بن ثابت.

ثم أتىٰ بعد التابعين فقهاء الأمصار، كأبي حنيفة، وسفيان، وابن أبي ليلىٰ بالكوفة، وابن جريج بمكة، ومالك، وابن الماجشون بالمدينة، وعثمان البتي، وسِوار بالبصرة، والأوزاعي بالشام، والليث بمصر، فَجَروا علىٰ تلك الطريقة مِن أخذ

(١) رواه مالك في «**الموطأ**»، كتاب العقول، باب ما جاء في عقل الأصابع: (١٦١٣).

كُلِّ واحد منهم عن التابعين من أهل بلده فيما كان عندهم.

لكن شيئًا فشيئًا، ومع مرور الزمن وفشوِّ التقليد: تحوَّلت اجتهادات السَّلف إلىٰ مصدر معياري ملزم يُزاحم النُّصوص الشرعية، بل ويسعىٰ إلىٰ تغييبها في بعض الأحيان[1].

وقد تُرجمت هذه المزاحمة في مقالة اشتهرت علىٰ ألسنة بعض المتأخرين، فطاروا بها كل مطار، وتلقوها تلقي النفس للمحبوب، أعني بها مقالة: «**الكتاب والسُّنَّة علىٰ فهم سلف الأمة**».

حيث دأب كثير من الدارسين علىٰ تكرار هذه المقالة والإلحاح عليها في خطاباتهم وكتاباتهم من غير قيد ولا شرط، حتىٰ غدت عندهم من أبرز القواعد المناهجي في التلقي والحِجاج، وأنَّ ما ينقدح في ذهن الإنسان من مسائل لم يسأل عنها الصحابة «**فليُعلم أنَّ هذا من تلبيس الشيطان**، فالأمر الواجب هو أن يقف الداعي حيث وقف الصحابة، وليعلم أنَّ الله ما ترك شيئًا ممَّا نحتاج إليه نسيًا منسيًا»[2].

وأنَّ فهم القرآن السُّنَّة بفهم الصحابة وتلقي معاني النصوص منهم من «الأمور التي يتحتم لزومها، خاصة وأن نصوص الوحي كانت بلغة خطاباتهم اليومية، وقد عايشوا أسباب النزول والجو المحيط بها، وبادروا إلىٰ العمل بها، وتفاعلت نفوسها معها؛ لأنَّها مسَّت أدق المسائل في حياتهم، وواكبت مختلف ظروفهم وأحوالهم، كل ذلك

---

(١) ويكثر تغييب النصوص وتحريفها عند الطائفة الشيعية، فعامة فقهاء الشيعة يتصورون أنَّ مقصود الله من إنزال الوحي هو التعريف بالعترة، وأنَّ النصوص الأصلية غير قابلة للفهم دون تفسير الأئمة المعصومين، بل ذهب كثير منهم إلىٰ تغيير وتحريف النصوص الأصلية حتىٰ توافق مذاهب أئمتهم!

والشاهد علىٰ ذلك: أنَّ عامة علماء الشيعة يتحركون في تفاسيرهم واستدلالاتهم الفقهية من موقع هذه الرؤية والمنهج.

ولم تكن العلمانية العربية بنجوة عن هذا الخلل المنهجي الكبير - أعني: الخلط بين الوحي الخالص والتاريخ - حيث إنها اعتمدت في خدمة دعواها علىٰ المبالغة في نقد التاريخ السياسي للمسلمين، الذي هو في حقيقته تجربة إنسانية لا تعكس بالضرورة مراد الشارع الحكيم.

(٢) عيسىٰ فرج، «**المختصر الحثيث في بيان أصول منهج السَّلف أصحاب الحديث**»، الكويت، مكتبة غراس، (٢٠٠٧م)، (ص/ ٥٧).

يجعل فهمهم للنُّصوص جزءًا لا يتجزأ من الدين والإعراض عن فهمهم اتباعًا لغير سبيل المؤمنين»[1].

وأنَّ غاية المعاصر هي «ترجيح أحد القولين أو أحد الأقوال عن السالفين»[2].

ولا يذهب عنك أنَّ إطلاق هذه المقالة يثير العديد من الأسئلة المهمة:

١- من هم السَّلف المقصودون في هذه العبارة؟ وهل كل السَّلف كانوا فقهاء مجتهدين؟

٢- وهل كانت طريقة السَّلف في الاجتهاد الفقهي علىٰ نظامٍ واحدٍ أم أنَّها تختلف باختلاف الأدوات والمؤهلات؟

٣- والمنقول من فُتياهم هل هو تعبيرٌ حقيقي عن مراد الله -تعالىٰ- أم إنَّه اجتهاد نسبي يعتوره الخطأ والزلل؟

٤- ولماذا نجتزئ دائرة ما أجمعوا عليه لنجعلها شرطًا في تفهُّم مراد الله مع أنَّ ما اختلفوا وسكتوا عنه أكبر بكثير ممَّا أجمعوا عليه؟

٥- ولماذا إطلاق وترداد هذه المقالة، وعطف فهم السَّلف علىٰ المصدرين المعصومين اصطلاحًا وسلوكًا ما دام أنَّ القسم المتفق علىٰ الاحتجاج به قليل جدًّا مقارنة بالمجال المختلف فيه؟!

٦- ما هي أهم الأسباب التي أدت إلىٰ تقديس الآراء السَّلفية الاجتهادية وتحويلها علىٰ يد المتأخرين إلىٰ نظرية أصولية مُقنَّنَة؟

٧- ما هي أهم الضوابط والآليات التي تضمن التوظيف الصحيح لهذه النظرية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات الملحة تأتي هذه الدراسة مُحاولةً رصد أهم الحدود الفاصلة بين الوحي والتفسير . . بين المنهج والمذهب . . بين الأشخاص والمبادئ، وهي في خلاصتها دعوة إلىٰ فك التداخل الواقع بين النَّص الأصلي والتفسير المرجعي التَبعي.

هذا؛ وقد يظنُّ بعض الظَّانِّين وتنطق ألسنتهم بهذا الظنِّ: أنَّنا بهذه الدراسة ندعو

---

(١) **أحمد سلام**، «**ما أنا عليه وأصحابي**»، بيروت، دار ابن حزم، (ص/ ٩٦).

(٢) **صبري عبد المجيد**، «**تنبيه الوسنان علىٰ أن العيد خطبتان**»، (ص/ ١٣).

إلىٰ إلغاء كل الاجتهادات السَّلفية، أو أنَّنا بذلك نستحلُّ الطعن والوقيعة في تلك الزمرة المباركة!

وهذه شغيبةٌ ضعيفة، ونتيجةٌ واغلة بالخطأ إلىٰ الأذقان؛ يُراد منها التهويل والتضليل كما يُهوَّل علىٰ الأطفال بالغول وما لا حقيقة له!

وبيانه: أنَّ امتثال أمر الله -تعالىٰ- في حصر الحجية في التنزيل لا يعني بالضرورة الطعن في سلفنا الصالح، وهذا -إن شاء الله- واضحٌ لا إشكال فيه، وإلا كيف نُجوِّز لأنفسنا ذلك ولهم فضل التقدّم والسَّابقة، وإنَّما نحن اللاقطون، وهم الزارعون؛ فإنَّنا لا نغترف إلَّا من فضالتهم، ولا نسري في ذلك إلَّا بدلالتهم، فهم فقهاء الإسلام وعلماء الأنام، سُرُجُ الأزمنة وزَيْن الأمكنة، ولله درُّ القائل:

فلو قَبْل مبكاها بكيتُ صبابةً بسُعْدىٰ شفيتُ النفس قبل التّندم

ولكن بَكَتْ قبلي فَهَيَّجَ لي البكا بُكاها فقلتُ الفضل للمتقدّم

إنني في غنًىٰ فائض -ولله الحمد- عن إظهار المحبة لسلفنا الصالح، وفي مناديح رحبة عن الاعتذار لهم، وإنَّما أردت امتثال وصيّتهم في الاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله وتقديمهما علىٰ الفهوم والاجتهادات البشرية مهما كانت منزلة أصحابها.

صحيح أنَّ ثروة أسلافنا هي ثروة هائلة لا يمكن التغاضي عنها، ولا التقليل من شأنها، فهي تاريخنا الحافل الذي نُفاخر به، غير أنَّ ذلك لا يعفينا بأيّ حال من الأحوال من أداء واجبنا التاريخي والحضاري تجاه ما يُسْتَجَدّ لنا من نوازل وحوادث.

إن الفقه الحقيقي هو الذي يستفز الفقيه إلىٰ استثمار النصوص الشرعية، وملاحظة وضع الشريعة، من أجل صياغة أجوبة سديدة لسؤالات المكلّفين.

وهذا الذي عَناه الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) بقوله: ليس فلان عندنا بفقيه؛ لأنَّه يجمع أقوال الناس ويختار بعضها. قيل: فمن الفقيه؟

قال: الذي يستنبط أصلًا من كتاب أو سنة لم يُسبق إليه ثم يشعب من ذلك الأصل مائة شعبة.

فقيل له: من يقوىٰ علىٰ هذا؟[1].

---

(١) يُنظر: **النووي**، «**تهذيب الأسماء واللغات**»، بيروت، دار الكتب العلمية: (١/ ٦٢).

وأكد هذا المعنىٰ الإمام الجويني (ت٤٧٨هـ) في كتابه «الغياثي»، حيث ظَلَّ يتنغَّر علىٰ الماوردي في مواطن عديدة من كتابه المذكور، منكرا عليه جموده علىٰ المنقول من فتاوىٰ وتصرفات المتقدمين، مُفصِحًا -في الوقت ذاته- عن منهجه في معالجة الوقائع المستجدّة، ونَصُّ عبارته: «لستُ أُحاذر إثبات حكم لم يُدوّنه الفقهاء ولم يتعرَّض له العلماء، فإنَّ معظم مضمون هذا الكتاب لا يلقىٰ مُدَوَّنًا في كتاب ولا مُضَمَّنًا لباب، ومتىٰ انتهىٰ مساق الكلام إلىٰ أحكام نظمها أقوام أحلتها علىٰ أربابها وعزيتها إلىٰ كتابها، ولكني لا أبتدع ولا أخترع شيئا بل أُلاحظ وضع الشرع وأستشير معنىٰ يناسب ما أراه وأتحرّاه، وهكذا سبيل التصرف في الوقائع المستجدة التي لا يوجد فيها أجوبة العلماء مُعدَّة، وأصحاب المصطفىٰ صلوات الله عليه ورضوانه عليهم لم يجدوا في الكتاب والسنة إلا نصوصًا معدودة وأحكامًا محصورة محدودة ثم حكموا في كل واقعة عنت ولم يجاوزوا وضع الشرع ولا تعدوا حدوده **فعلمونا أنَّ أحكام الله تعالىٰ لا تتناهىٰ في الوقائع وهي مع انتفاء النهاية عنها صادرة عن قواعد مضبوطة**»[1].

ومن هنا تبدأ الإشكالية التي تشغلنا في هذا الكتاب.

دواعي اختيار الموضوع:

حَدَت بي عوامل الشغف بهذا الموضوع منذ أيام الدراسة الجامعية الأولىٰ، حيث كنت أستشكل رفع هذه القاعدة كشعار إلىٰ جانب المصدرين المعصومين الكتاب والسُّنَّة، وكنت أتساءل في نفسي: لماذا تُحَلَّىٰ بعض الرسائل الفقهية بعبارة: «**الكتاب والسُّنَّة علىٰ فهم سلف الأمة**»؟ ولماذا يحرص بعض المشايخ -سيما السَّلفيين منهم- علىٰ ترديد هذه العبارة في خطاباتهم وكتاباتهم؟

هل غدا فهم السَّلف هو المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي؟

وهل معنىٰ ذلك أنَّ الفقه الإسلامي المذهبي مقطوع الصلة بفهوم السَّلف الصالح؟

---

(١) **الجويني**، «**غياث الأمم في التياث الظلم**»، ت: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١هـ، (ص/٢٦٦)

ومهما يكن من أمر؛ فإنِّي صائر إلىٰ بيان أهم الدواعي والأسباب التي شجعتني علىٰ دراسة هذا الموضوع:

أولًا: عدم وجود -فيما أعلم- دراسة مستقلة في الموضوع ترقىٰ به إلىٰ التأصيل المحكم، والضبط المستوفىٰ.

فبالرغم من كثرة دوران هذا الشعار علىٰ ألسنة المنتسبين إلىٰ المدرسة السَّلفية المعاصرة، إلَّا أنَّنا لا نقف لهم علىٰ دراسات جادة تُجلِّي حقيقته، وتستنطق بواعثه، وتُحرِّر ضوابطه.

ثانيًا: الوقوف علىٰ أهم الأسباب التي أدت إلىٰ تداخل النص الفقهي مع النص الأصلي.

ثالثًا: تحديد مصادر المعرفة التي يؤخذ عنها الإسلام الصحيح، وبيان أنَّ القرآن والسُّنَّة هما المصدران الوحيدان للتعرف علىٰ أحكام الإسلام وتعاليمه في العقائد والتصوّرات والعبادات والتشريعات والأخلاق والآداب، وشتىٰ مجالات الحياة.

رابعًا: محاولة تصحيح خطأ منهجي يقع فيه كثير من الدارسين، وهو عدم التفريق بين الخيرية والإلزامية (المعيارية)، حيث يتم الاستدلال بخيرية رجالات السَّلف علىٰ حجية اجتهاداتهم، وهذا لعمري خطأ منهجي فادح، فإنَّ الخيرية لا يُنكرها أحد علىٰ هذا الجيل المبارك، وأمَّا «الإلزامية» فلا تثبت بمجرد الفضل، وإنَّما بمحض الوحي المنزَّل من الله تعالىٰ. ومن القواعد المقرَّرة عند أهل العلم: المزية لا تقتضي الأفضلية عقلًا .

الغرض من هذه الدراسة:

تهدف هذه الدراسة **أولًا** إلىٰ فك الاشتباك الواقع بين النَّص الأصلي والتفسير الفقهي التَبعي.

وتهدف **ثانيًا** إلىٰ توضيح مصطلح السَّلف وهو مصطلح رجراج يحتاج إلىٰ مزيد من الضبط والتحديد.

وتهدف **ثالثًا** إلىٰ ضبط مجالات استعمال هذا الشعار حتىٰ لا يتجاوز الحد الذي وُضع من أجله.

وليس من أهداف هذه الدراسة أن تكون مجابهة سِجالية أو مناظرة حِجاجية مع أيٍّ كان، وإن كانت ستبدو كذلك في بعض الأحيان بسبب حساسية الموضوع من جهة، وبسبب الغَرض التصحيحي الذي يتوخاه البحث من جهة أخرىٰ.

أهمية الموضوع:

يُشكِّل موضوع «فهم السَّلف» مادة دسمة للبحث العلمي، وميدانًا خصبًا للمفاتشة والمدارسة بين أهل الاختصاص، ولا أظنُّ أنَّ هناك موضوعًا شغل الباحثين واستفزَّ أقلامهم وقرائحهم، كموضوع «النَّص الشرعي»، وما يَتَعَلَّق به من توظيف وفهم وتأويل . . فهذه القضايا تعد من مُلتطمات النَّظر، ومن أهم مواطن الاختلاف بين علماء المسلمين ونظارهم قديمًا وحديثًا.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتروم الفصل بين الأشخاص والمناهج، مع الاعتراف بفضل السَّابقين ومكانتهم، وهي في الحقيقة جزء من مجموعة أبحاث يجمعها مشروع واحد، وهو خدمة النَّص الشرعي وتخليصه من الشوائب التي تعلَّقت به مع مرور الزمن[1]، وهي مهمة ليست باليسيرة، تحتاج إلىٰ العديد من الإسهامات الجادة، والكثير من المجهود النقدي، للولوغ في غابة شائكة تستدعي الجرأة والحيطة في الوقت نفسه، لكن علينا أن نبدأ فقط لأنَّ طبيعة العمل النقدي تحتاج لمحاولات متكررة.

المنهج المتبع في هذا البحث:

يمكن استجلاء عناصر المنهج المتبع في هذا الكتاب فيما يأتي:

أ- توسلت بالمنهج الاستقرائي في تتبع مسيرة العقل الفقهي منذ العهد النبوي إلىٰ وقتنا الحاضر.

ب- توسَّلت بالمنهج التحليلي في استنطاق نصوص العلماء واستلهام مقاصدها علىٰ نحو يسمو علىٰ الأحكام المسبقة، أو الاتهامات الجاهزة.

ج- ترسمت قواعد أهل البحث في ترتيب المادة العلمية، وتوثيق النقول، وتخريج

---

(١) سبق لي أن قدمت دراسة في الموضوع بعنوان: «**استثمار النّص الشرعي بين الظاهرية والمتقصدة**» -دراسة في المنهج الأصولي في فقه النَّص-، مركز نماء للدراسات والأبحاث بالمملكة العربية السعودية.

الأحاديث، وبيان رتبتها إذا رويت في غير الصحيحين.

خطة البحث:

قسَّمتُ الكتاب إلىٰ مقدمة وثمانية فصول وخاتمة، علىٰ النحو الآتي:

المقدمة: حَوَت بين جانحتيها رصدًا لبواعث اختيار الموضوع، وبيانًا لخطة البحث ومنهجه المختار، وكذا الصعوبات التي اعترضت طريقه.

الفصل الأول: عَنيتُ فيه باستجلاء الإطار النظري للموضوع، كمصطلح السَّلف، وفهم سلف الأمة.

الفصل الثاني: رصدتُ فيه أهم الأسباب والظروف التي استفزت العقل الفقهي لصياغة هذه النظرية.

الفصل الثالث: عرضتُ فيه خلاف أهل العلم في حجية الاجتهادات السَّلفية، مع تحرير محل النزاع، وإيراد أدلة المؤيدين والمعارضين، مع بيان وجه الاستدلال بها، وتعقبها إذا لجَّ الداعي إلىٰ ذلك.

الفصل الرابع: تقصّيتُ من خلاله الجذور التاريخية لهذه العبارة، مع إيراد قراءات مختلفة لعدد من علماء الإسلام من مذاهب متعددة.

الفصل الخامس: عرضتُ فيه أهم الآثار المترتبة علىٰ تبني هذه الأطروحة.

الفصل السادس: جَلَّيتُ من خلاله أهم تداعيات نظرية فهم السلف علىٰ الجهاز الأصولي.

الفصل السابع: استقصيتُ فيه أهم الضوابط العلمية التي تكفل لنا التوظيف الصحيح لهذه العبارة.

الفصل الثامن: جلبتُ فيه نماذج من المسائل المبنية علىٰ هذه القاعدة.

الخاتمة: وقد تضمَّنت تلخيصًا لأهم الأفكار والقضايا التي لاحت لي من خلال معالجة هذا الموضوع.

صعوبات الموضوع

ترددتُ زمنًا طويلًا في كتابة هذا الموضوع، لِمَا يحوطه من المخاطر التي تحتاج إلىٰ قدر غير يسير من الجرأة العلمية والحَذر المنهجي، فليس من السهل أن يتصدىٰ المرء لمقالة تراكمت عبر الأزمان، واكتسبت صفة القداسة بحكم تقادمها، وامتلكت سلطة خفية تردعك حين لا يلزم الردع، وتُلجمك حينما ينطلق اللسان في زمن صار فيه طالب الحق غريبًا مهتضم الجانب.

غير أنني تمثّلتُ في ذلك قول النبي ﷺ: «**أَلَا لَا يَمْنَعَنَّ رَجُلًا هَيْبَةُ النَّاسِ، أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ إِذَا عَلِمَهُ**»(١).

إنَّ صعوبة البحث تكمن في كونه يتجه إلىٰ موضوع دقيق، له خطره وأثره في الفقه الإسلامي بصفة عامة، وفي مصادر التشريع علىٰ وجه الخصوص.

وهو -في الحقيقة- موضوع مثير للتفكير والحوار معًا، نظرًا لحيويته وأهميته، وما يُحيط به من إشكاليات منهجية ومعرفية.

لكنَّني استخرت الله -تعالىٰ- أكثر من مرة فشرح لذلك صدري، واستشرت بعض أهل الخبرة والدراية فحثَّني علىٰ ذلك وحظَّني، فتوكلت علىٰ الله -تعالىٰ- وسألته الهداية لما اختلف فيه من الحق بإذنه.

ولا عليّ فيمن كرهه واستهجنه، أو أحبّه واستجاده؛ لأني لا أسأل غير الباري علىٰ عملي هذا أجرًا، ولاإعجابًا به، وشهرة وذكرىٰ.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أُعبِّرَ عن جزيل شكري وامتناني **لفضيلة الأستاذ الدكتور المفتِّش الشريف حاتم العوني**، الذي تكرَّم بقراءة هذا العمل، واقتراح بعض

---

(١) **الترمذي**، «**الجامع**»، كتاب الفتن، باب ما جاء ما أخبر به النبي ﷺ بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، حديث: (٢١٦٨)، وقال: وهذا حديث حسن صحيح.

المَلاحظ العلمية والاستشكالات المنهجية التي أفاد منها البحث، فجزاه الله عنَّا كل خير.

وأُشَفِّع بشكري الوافر وثنائي العاطر علىٰ **السَّادة الأساتذة أعضاء اللجنة العلمية بمركز نماء للدراسات والأبحاث** لعنايتهم الدقيقة في مراجعة البحث وتقويمه، فلهم مني كل الحب والتقدير والعرفان.

أسألُ اللهَ العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يُثقل به الموازين، وأن يُسهم في تصحيح المفاهيم، وإنارة السبيل، وإنصاف الحقيقة، وأن يغفر لنا ما زلَّ به القلم، أو شَطَّ به الفكر.

وكتب

أحمد بن مجيد ذيب

قسنطينة في: ١٢ شوال ١٤٣٥هـ

Ahmed25dib@gmail.com

الفَصْلُ الأَوَّلُ

مَـدْخَـلٌ مَفَاهِيمِيٌّ